قال صاحب المنح ثم انى تحيرت فى ضبط اعراب هذه المستثنيات هل يكون كلها
واجب النصب او ما وجب نصبه هو المنفيات لا المثبتات فرضت انك على محفل
النحاة فتحيروا وما جسر احد منهم على الرواية غير ان شيخنا قاضى القضاة تقى الدين
السبكى ان صح قد روى ان والده كان يلقنه هذه المسألة بعضها منصوبا بعضها
غير منصوب انتهى. جعل قال لفلان على الف درهم ان شاء الله بطل اقراره
لانه علقه بشرط وانما يصح التعليق فى الانشاءات لا الاخبارات والاقرار اخبار فلا
يحتمل التعليق بالشرط ولو قال اشهدوا على ان لفلان على الف درهم ان مت
فهى عليه عاش او مات لان هذا ليس باستشهاد ولا بمخاطرة فان موته كائن
لا محالة ثم اختلف ابو يوسف ومحمد فى ان التعليق بمشيئة الله تعالى ابطال او تعليق
فقال ابو يوسف تعليق وقال محمد ابطال فعلى هذا قوله ان شاء الله ان كان ابطالا
لاقراره فقد بطل ولا يجب شئ وان كان تعليقا فالاقرار لا يحتمل التعليق لما بينا
ولانه شرط لا يوقف عليه وانما الشرط فى اعدام الحكم قبل وجوده وهذا اعدمت
لا يعلم وجوده فيكون اعداما له من الاصل بخلاف قوله لفلان على مائة درهم
اذا ت او اذا جاء رأس الشهر او الفطر لانه اجل بيان المدة فيكون تأجيلا لا تعليقا
الا ترى انه لو كذبه فى الاجل يصير المال حالا نوع فى الاقرار فى المرض صحيح اقر بدين
ثم مرض فاقر بدين آخر يقدم دين الصحة على دين المرض عندنا حتى لو مات من ذلك
المرض يقضى دين عزيم الصحة اولا فان فضل شئ يقضى به دين عزيم المرض وعند
تقسم تركته على دين الصحة والمرض بالحصة وفى البيع اقرار المريض فى المال فوجان
اقراره بالدين لغيره واقراره باستيفاء الدين من غيره اما اقراره بالدين على مجهول

Copyright © King Saud University